جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

٢٠٢٢

سلسـلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٣٠)

ملـــخص تنفيـــذي

توطين المجمعات الزراعية الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)

جدول المحتويات

م	المحتوي	رقم الصفحة
١	فريق الدراسة	١
٢	مقدمة	٢
٣	أهداف الدراسة	٢
٤	طرق جمع وتحليل البيانات	٣
٥	نتائج الدراسة	٤
٦	التوصيات المقترحة للدراسة	٥
٧	الأثر على السياسات	٦

فريق الدراسة

م	فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
١	الباحث الرئيسي	عبدالفتاح محمد حسين	أستاذ متفرغ	سياسات مالية
٢	الباحثون	عبدالقادر محمد دياب	أستاذ متفرغ	اقتصاد زراعي
٣		بركات أحمد الفرا	أستاذ متفرغ	اقتصاد زراعي
٤		علي زين العابدين قاسم	أستاذ مساعد	اقتصاد زراعي
٥		بدر إسماعيل مخلوف	دكتور خارجي	إحصاء

مقدمة

إن التوجه إلى الأخذ بنظام المجمع الزراعي الصناعي يُتوقع أن يكون له تأثيراته الإيجابية علي زيادة تحسين المنتج النهائي من السلع الزراعية، وبما يتضمنه من زيادة في القيمة المضافة وفي فرص زيادة الصادرات أو تخفيض الواردات منها أو كليهما معاً، وبما لذلك من مردود اقتصادي واجتماعي علي الأطراف المشاركة في نشاطه (بصورة مباشرة أو غير مباشرة). ولهذا تأتي الخضراوات، والفاكهة ليكون تجهيزها وحفظها هو مقترح نشاط المجمعات الزراعية الصناعية المستهدف اقتراحها من قبل هذه الدراسة، ومن المبررات لذلك ما يمكن ذكره فيما يلي:

أن الخضراوات والفاكهة – وبحكم خصائصها الطبيعية حيث ارتفاع نسبة الرطوبة بها وقابليتها للتلف – ترتفع نسبة الفاقد منها في مراحل تداولها بالأسواق عن غيرها من المحاصيل الزراعية الخام وبقدر كبير، حيث بلغت هذه النسبة (خلال السنوات ٢٠١٤ – ٢٠١٨) نحو ٢٥,٠%في حالة الخضراوات ، و ٢٠,٠، ١٧,٤% في حالة كل من المحاصيل النشوية ، والفاكهة علي الترتيب.

يمثل الإنتاج من الخضراوات والفاكهة كتلة كبيرة بلغت ما يقرب من ٣٠,٦ مليون طن سنويا في المتوسط خلال السنوات المشار إليها، كما شغلت حدائق الفاكهة و النخيل ما يقرب من ٢٠,٠% من المساحة الأرضية المزروعة ، كما شغلت مساحة الخضراوات ما نسبته١٤,٢% من المساحة المزروعة بالمحاصيل الموسمية خلال السنوات المذكورة، وهي مؤشرات لا تشير إلى حجم الفاقد من الإنتاج من الخضراوات والفاكهة ، وما يرتبط به من فاقد في موارد الإنتاج فقط، بل تشير أيضا إلى أعداد منتجي الخضراوات و الفاكهة المتوقع أن يستفيدوا من المشاركة في أنشطة هذه التجمعات، والتي يتوقع أن تمثل شرائح صغار المنتجين النسبة الغالبة بينهم والتي بلغت ما نسبته ٧٠,٣% في حالة الفاكهة، وما نسبته٨٢,٩% في حالة الخضر الصيفي والنيلي، ٨٠,٣% في حالة الخضر الشتوي، وذلك وفقا لنتائج التعداد الزراعي لعام ٠٩/ ٢٠١٠.

أهداف الدراسة

يمكن إيجاز أهداف البحث في النقاط الواردة فيما يلي:

- دراسة أنماط إنتاج الخضراوات والفاكهة في الأقاليم المختلفة وفقا لنوعياتها المختلفة وحجوم إنتاجها.
- قياس مؤشرات تركز وتوطن زراعة الخضراوات والفاكهة بنوعياتها الرئيسية المختلفة ثم تحديد الأقاليم المقترحة لتوطن المجمعات المقترحة.
- تحديد السعات الإنتاجية لأنماط المجمعات المقترحة، ونوعية نشاطها (متخصص أو متنوع).

- تحديد الخدمات والتسهيلات اللازمة لممارسة المجمع لنشاطه، مع تحديد مسارات إنتاجه إلى الأسواق(محلي، تصدير، بديل للواردات)
- دراسة التوزيع الإقليمي للمنشآت المشتغلة بتجهيز وحفظ الخضراوات والفاكهة، وسعتها الإنتاجية، ومدي توافقه مع الطاقات الإنتاجية من الخضراوات والفاكهة لهذه الأقاليم.
- تحديد السلاسل السلعية لمدخلات ومخرجات المجمع المقترح متضمنة حلقاتها المختلفة إلى جانب تحديد السلسلة الموازية لسلع وخدمات كل من هذه الحلقات، مع تحليل ما قد ينطوي عليه التعامل الفعلي داخل كل من هذه الحلقات أو فيما بينها من مشاكل ومعوقات، وما تستلزمه من حلول مقترحة لمواجهتها، إلى جانب إعداد علاقات الإنتاج علي أساس التعاون والتكامل الرأسي للأنشطة الزراعية والتصنيعية علي هذه السلسلة ، مع اقتراح ما قد يرتبط من تنظيمات ونظم مقترحة للعلاقات التنظيمية والاقتصادية بين الأطراف المتعاملة عليها من منتجين زراعيين ومصنعين وتجار ومقدمي خدمات.
- اقتراح الإطار التنظيمي والإداري للمجمع المقترح متضمناً تحديد مسئوليات وواجبات كل من أطرافه ونظام علاقاتها التنظيمية والاقتصادية.
- مراجعة الخطط والسياسات القطاعية ذات الصلة بتكوين وتشغيل مثل هذه المجمعات للكشف عن الجوانب والعوامل المحفزة علي الاستثمار والإنتاج في أنشطة المجمعات المقترحة، مع الكشف عن ما قد يوجد من جوانب وعوامل غير محفزة ومن ثم اقتراح كيفية التعامل معها.
- دراسة التأثيرات البيئية للمجمعات المقترحة علي مناطق توطينها واقتراح أدوات تجنب التأثيرات السلبية منها.
- تحديد وقياس النتائج الاقتصادية والاجتماعية للمجمعات المقترحة في إطار تقدير الإنتاج المتوقع من منتجات نهائية وثانوية وخدمات مقدمة لحلقات الإنتاج والنقل والتخزين والتسويق، ومن ثم تقدير القيمة المضافة وتوزيعاتها فيما بين الفئات المشاركة في المجمع والفئات المستفيدة منه ثم تقدير التأثيرات المباشرة لهذه النتائج علي مستوي معيشة وحياة المشاركين والمستفيدين من المجمع المقترح، إلى جانب التأثيرات المتوقعة علي الصادرات والواردات المصرية .

طرق جمع وتحليل البيانات

تم جمع البيانات التي لها صلة بموضوع البحث من مصادرها الأولية والثانوية إلى جانب الاستفادة من نتائج البحوث ذات الصلة وكذلك التجارب الدولية في هذا الشأن.

وتم تحليل هذه البيانات بالطرق الإحصائية والوصفية بغية الوصول إلى المؤشرات المناسبة لتحقيق أهداف البحث وإظهار العلاقات بين متغيرات هذا البحث.

نتائج الدراسة

١- استعرضت الدراسة النماذج المختلفة للمجمعات الزراعية الصناعية بغرض اختيار ما يتناسب من هذه النماذج مع ظروف وواقع الزراعة المصرية، حيث تم اختيار النموذج العنقودي.

٢- تناولت الدراسة ظروف إنتاج محاصيل الخضراوات والفاكهة في الزراعة المصرية ومن ثم بيان أهميتها من حيث:

- أن حوالي (٢٨%) من إجمالي الحائزين لأرض زراعية يعملون في إنتاج الخضراوات والفاكهة.
- وأن النسبة الغالبة من هؤلاء هم من صغار المزارعين، حيث يشكلون حوالي (٨٠%) من إجمالي عدد منتجي الخضراوات، ونحو (٧٠%) من عدد منتجي الفاكهة، ومن ثم تفيد المجمعات الزراعية الصناعية في مواجهة مشكلة الفقر في الريف المصري من خلال ضمان حصول هؤلاء المنتجين على النصيب العادل من قيمة إنتاجهم، حيث يشير ما توصلت إليه الدراسة إلى أن الهوامش التسويقية تستحوذ على النصيب الأكبر من هذا الإنتاج.

٣- اوضحت الدراسة أماكن تركز إنتاج الخضراوات والفاكهة بين محافظات الجمهورية من ناحية وتركز المنشآت التي تعمل في مجال تجهيز وحفظ هذه المنتجات بغية تحديد الأماكن المناسبة لتوطين المجمعات الزراعية الصناعية المقترحة، حيث:

- تم تحديد عدد أقل من المواقع المنتجة للخضراوات والفاكهة (١٣ من ٢٧ موقعاً) التي يمكن التوجه إليها لتوطين المجمعات الزراعية الصناعية.
- تم تحديد عدد أقل من المواقع التي تتركز فيها المنشآت القائمة فعلاً (١٢من ٢٧ من حيث عدد المنشآت)، (٥ من ٢٧ من حيث السعات الإنتاجية).
- كما أوضحت الدراسة ضعف التناسق فيما بين السعات الإنتاجية للمنشآت والمساحات المزروعة بها من خضراوات وفاكهة، حيث بينت الدراسة أنه في أكبر خمس محافظات منتجة للخضراوات والفاكهة تشكل مساحة هذه المحاصيل حوالي (٣٦%) من إجمالي مساحاتها على مستوى الجمهورية بينما تشكل السعات الإنتاجية للمنشآت الموجودة بها نحو (٧١%) من إجمالي السعات الإنتاجية على مستوى الجمهورية.

٤- وبناء عليه حددت الدراسة ثلاث تجمعات يمكن التوجه إليها لتوطين المجمعات الزراعية الصناعية المقترحة وهي :

- التجمع الاقليمي لغرب الدلتا، والساحل الشمالي: ويضم مواطن التركز في ثلاث محافظات مع النوبارية، ويشمل كلا من محافظات الاسكندرية، والبحيرة، ومطروح، والنوبارية.

- التجمع الاقليمي لشرق الدلتا وسيناء: ويضم مواطن التركز لخمس محافظات وهي الإسماعيلية، والشرقية، والسويس، وشمال سيناء، وجنوب سيناء.
- التجمع الاقليمي لجنوب وسط الدلتا: ويشمل مواطن التركز في أربع محافظات هي؛ القاهرة، والقليوبية، والمنوفية، والجيزة.

التوصيات المقترحة للدراسة

يمكن إجمال أهم توصيات الدراسة فيما يلي:

١- توطين المجمعات الزراعية الصناعية وفقاً لمناطق تركز زراعة محاصيل الخضراوات والفاكهة.

٢- الترويج لفكر وأهداف المجمعات المقترحة من خلال دعوة قيادات أعضاء العنقود من منتجين، وموردي المدخلات، والتجار، والمصنعين، والمصدرين، وممثلي البحث والارشاد، واللوجستيات، والممولين للاجتماع ومناقشة المشكلة الجارية، والتوعية والتيقن بالفرص الجديدة، وتحسين فرص الحوار مع المؤسسات الرسمية، والانضمام إلي المساعدات الفنية الدولية.

٣- تكوين اتحاد وروابط منتجي المحاصيل البستانية مع التحديد الواضح لما يلي:

- مهام الاتحاد من خلال مراعاة مبادئ: الاحترافية، الجامعية لكل من تتوافر فيه شروط الانضمام للعضوية، تمثيل جميع فئات المزارعين، الاستقلال الذاتي، اللامركزية.
- التنظيم المؤسسي للاتحاد بأن تتشكل عضوية الاتحاد من جميع المنتجين الزراعيين، وينتخب من بينهم أعضاء ممثلون لهم يسمح لهم بالحديث نيابة عن الأعضاء، ولديهم مسئولياتهم بالنسبة للنموذج المؤسسي للنشاط، يساندهم في ذلك أعضاء فنيون مشتغلون، ويمتلكون جميع قوي صنع القرار فيما يتعلق بإدارة الاتحاد، واختيار الأهداف، وبرامج الأفعال، واستخدام الأموال، ومقترحات التنمية، والسياسات، والدفاع عن اختياراتهم في التعامل مع الحكومة والشركاء من القطاع الخاص.

٤- عضوية وتفعيل مهام غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية، هناك عدد كبير من المنشآت الصغيرة غير مسجلة تتقاطع مع المنشآت المسجلة، وهو ما يتطلب من السلطات المعنية العمل علي تسجيلها ودمجها مع المنشآت المسجلة في عضوية اتحاد الصناعات لتأسيس تجمع صناعي متكامل وقوي داخل الغرف التجارية للصناعات الزراعية، وصناعة الأغذية والمشروبات باتحاد الصناعات. ويضاف إلي ذلك الحاجة إلي دعوة غرفة الصناعات الغذائية في الاتحاد بالدخول في ترتيبات تعاقدية مع اتحاد منتجي المحاصيل البستانية (المقترح)، وأعضائها من منشآت تجهيز وحفظ الخضراوات والفاكهة من أجل المنافع المتبادلة.

٥- يكون التعامل مع الأطراف المشاركة لمنتجي ومصنعي المنتجات البستانية على أساس النظام التعاقدي وفقاً لمبدأ المشاركة الذي يضمن عدالة التوزيع.

٦- المتابعة وتقييم الإنجازات والنتائج ، حيث مع بداية العمل في المشروع من الضروري متابعة الأعمال، والأفعال، والاستثمار، والنتائج (زيادة الإنتاج الزراعي/الصناعي، التأثير علي الصادرات والواردات، والأثر علي العمالة، والتأثير علي البيئة ...إلخ)، وتحديد سلبيات وايجابيات التنفيذ، وطرح الرؤي والسياسات اللازمة لتجنب السلبيات والاستفادة من الإيجابيات لدفع العمل. ومع تقدم العمل ووصوله إلي مرحلة متقدمة تأتي عملية التقييم لتشمل التأكد من الاستدامة السياسية والاجتماعية لمشروع المجمع في المستقبل والتي يمكن الإسراع بها من خلال الإعلام والمؤتمرات التي تقدم ما اتخذ من سياسات وما تحقق من انجازات ومنافع للشركاء بمختلف فئاتهم، وهو ما له تبعاته علي استمرارية المساندة الشعبية والسياسية للمشروع في المستقبل .

التأثير على السياسات

ضرورة تبني سياسة تتسق أدواتها وآلياتها مع الأهداف المنتظرة من المجمعات الزراعية الصناعية من خلال مراعاة الآتي:

- تضمين السياسة للقرارات الوزارية اللازمة للتمكين من تكوين وإنشاء اتحاد منتجي المحاصيل البستانية وإدارته، وتلك اللازمة لدعم وتطوير أداء غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية، وبما في ذلك ما يلزم لتأكيد أهمية حصر وتسجيل منشآت التجهيز والحفظ غير المسجلة وتضمينها داخل اتحاد الصناعات المصرية.
- تضمين السياسة للقرارات الملزمة لتقديم دراسة جدوي لما يُستهدف إنشاؤه من منشآت للتجهيز أو الحفظ، وما يُستهدف إجراؤه من توسعات في السعة الإنتاجية للموجود منها بغرض ضمان تحقيق التوازن فيما بين خدمات هذه المنشآت والمساحة والإنتاج من المحاصيل البستانية في التجمعات الإقليمية للمجمعات المقترحة. حيث تتضمن الدراسة موقع الإنشاء، وما قد يوجد به من هذه المنشآت وسعتها الإنتاجية، أو في المناطق القريبة منها، مع حصر للمساحات والإنتاج من المحاصيل البستانية في الموقع والمناطق القريبة منه.
- تضمين السياسة لبرامج ومشروعات الخدمات العامة التي تقدم من قبل المؤسسات العامة (إلي مجتمع المنتجين الزراعيين، والمنشآت الصناعية)، وتوفيرها لمناطق التجمعات الإقليمية للمجمعات الزراعية/ الصناعية شأنها في ذلك شأن المناطق الأخرى. ومن الأمثلة علي ذلك القروض الائتمانية التي تقدم لتمويل المشتريات من مستلزمات الإنتاج، وخدمات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والارشاد، والتدريب،

ومرافق وخدمات تحسين التربة الزراعية، والمتابعة والرقابة علي جودة المدخلات والخدمات الزراعية.....إلخ.

- تضمين السياسة لبرامج ومشروعات استكمال وتطوير البنية الأساسية، خاصة مرفقي المياه والكهرباء، في مناطق عمل التجمعات الاقليمية للمجمعات، لتمكينها من العمل بكفاءة واجراء ما قد يلزم من توسعات.